

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فإني -بادئ بدء- أتقدم بالشكر الجزيل لـ (الجامعة الأردنية) - (كلية الشريعة) - فيها- ، وكذا (جمعية الحديث وإحياء التراث) - والقائمين على كُُلِّ- وجميع من كان له يدٌ في إقامة هذا اليوم العلمي المبارك- وإنجاحه- .

وإن من بواعث سروري في هذا المقام- : أن أكون مرافقاً في هذا المبحث العلميّ الأول- للأستاذ الدكتور المؤرِّخ بشار عواد معروف- حفظه الله ، وجمله بتقواه- .

وبعد:

فما أجلّ -وأجمل- ما قاله الإمام الكبير مسلم بن الحجاج النيسابوري في مصنفه العزيز «التميز» (ص172) -مؤصلاً ومحققاً- فيما نحن بصدده-:

« إعلم -رحمك الله- أن صناعة الحديث ، ومعرفة أسبابه -من الصحيح والسقيم- إنما هي لأهل الحديث -خاصة- ؛ لأنهم الحُفَاطُ لروايات النَّاسِ، العارفون بها -دون غيرهم- .

إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم: السُّنَنُ والآثارُ المنقولةُ من عصرٍ الى عصر- من لدن النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى عصرنا هذا- .

فلا سبيلَ لمن نابذهم من النَّاسِ -وخالفهم في المذهب- إلى معرفة الحديث ومعرفة الرِّجَالِ - من علماء الأمصار -فيما مضى من الأعصار- : من نُقَالَ الأخبار وحُمِّلَ الآثار.

وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم ؛ حتَّى يُنزلوهم منازلهم في التعديل والتَّجْريح».

* استمرارية علوم السنة ، وعلمائها:

وقد ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «يحملُ هذا العلمَ من كلِّ خَلفِ عدولِهِ ؛ ينفون عنه تحريفَ الغالين ، وانتحالَ المبطلين ، وتأويلَ الجاهلين» (11).

قال الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (83/1): «هذا إخبارٌ منه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بصيانة العلم ، وحفظه ، وعدالة ناقله ، وأن الله - تعالى - يوفِّق له - في كل عصر - خلفاء من العُدول ؛ يحملونه ، وينفون عنه التحريف - وما بعده ؛ فلا يَضِيع».

وهذا الحديث النبويّ - مع بيان الإمام النوويّ - ينقضان زَعَمَ مَنْ زَعَمَ: «اختلال العمل بمنهج المحدثين - قرناً بعد قرن - : باعتماد كثير من المتأخرين على ظواهر الأسانيد - من حيث لا يشعرون - ، ودخول علم المنطق في علوم الحديث - من خلال كتب المصطلح المتأخرة - خاصة» [12]!

فأقول: من متى...؟! و... إلى متى!؟

فذا زَعَمَ باطلٌ ؛ لا دليل عليه ، ولا حُجة تدنو منه أو تقرُّبُ إليه! لأن فيه - صراحةً! - ادّعاء وجود فجوة في تاريخ العلم النبوي! وثغرة في تسلسل علمائه ذوي النهج السُنِّي النقيّ السُنِّي - الدالّ على نقائه وبقائه - الذين يأخذ خلفهم عن سلفهم ، وحديثهم عن قديمهم ، ومعاصرهم عن متأخرهم - دونما انفصالٍ أو انفصالٍ [13] .

وقد روى ثوبان - رضي الله عنه - عن النبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ ؛ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ يَخْذُلُهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ».

رواه الإمام مسلم (1920) ، و الترمذي (2291) ، ثم قال - عَقِبَهُ - : «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ [البخاري] [4] يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ : - وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ..» ؛ فَقَالَ عَلِيُّ [ابن المدينة]: (هُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ) .

ونقل الإمام أبو القاسم الأصبهاني - قوام السنة - (المتوفى: 535هـ) في كتابه «الحُجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» (263/1) عن الإمام البخاري، والإمام أحمد بن سنان، والإمام يزيد بن هارون: أنهم (أصحاب الحديث).

ومن جهةٍ أخرى: لو أننا نظرنا في مصنّفات (علم أصول الحديث) - صغیرها وكبيرها ، قديمها وحديثها - مثل : «النُخبَة» ، و «النُزهَة» ، و «البيقونية» - فضلاً عن «الألفية» ، و «فتح المغيث» - وما أشبهها - : لرأيناها هي المعتمد الأول - والأساس - في تعليم - وتعلّم - كلِّ مَنْ ولج بابَ هذا العلمِ الجليلِ ودرسه - أو درّسه - من أولئك وهؤلاء - جميعاً!

ولا يزال أصحابُ مذهب التفريق (!) غيرَ فاعلين - وقد أقول: غيرَ قادرين! - على تأليف رُسَيْلَةٍ في (علم أصول الحديث) على نسق ما إليه يدعون! ومن منطلقه يُفرِّقون! بله

أن يصنعوا صنيعَ الإمام الخطيب البغدادي-الذي «قلَّ فنُّ من فنون الحديث إلا وقد صنَّف فيه كتاباً مفرداً»-كما قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»(ص48)-.

وَصَدَقَ الإمام أبو بكر ابن نُقْطَةَ -رحمة الله عليه- فيما قاله في كتابه «التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد» (170/1): «ولا شُبْهَةٌ عند كل لبيب : أن المتأخرين من أصحاب الحديث عِيًّا على أبي بكرِ الخطيب».

وقد قال -فيه- العلامة السمعاني في «الأنساب»(166/5):«صنَّف قريبا من مئة مصنَّف ، صارت عمدة لأصحاب الحديث».

* تقطيع العلم:

وأما نقد الرواة والمرويات ؛ فأكثر ما رأينا -من عامة دعاة التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين-: تعليل الحديث الواحد! ودراسة الراوي الواحد!!

وما كان مخالفاً لهذا الإطار ؛ فقليل ما هو!

وأكثر ما نراهم قائمين به -نتيجة جمعهم الطرق والروايات- هو الردّ والتعليل!

وقلما نراهم -عند جمع الطرق والروايات-يصحّون! أو يحسنون!

وتأصيل أئمة الحديث -جميعاً- ينقض هذا المسلك - فقد كانوا علماء عاملين شاملين - كما قال الإمام مسلم في «التمييز»(ص209):«..فجمع هذه الروايات ، ومقابلة بعضها ببعض: يتميِّز صحيحها من سقيمها...».

ومنه: قولُ الإمام ابن المبارك:«إذا أردت أن يصحَّ لك الحديث؛ فاضربْ بعضه ببعض».

ليس (معلولها!) -فقط-، ولا (علتها) -حسب-!

* هل بين المتقدمين والمتأخر حدُّ معتبر؟!

نقطة أخرى: أن ضابط التفريق بين (المتقدمين)، و(المتأخرين)-أساساً- غيرُ مستوٍ ؛ فمنهم من يردّه إلى السنوات -ثم اختلفوا في حدّها-! ومنهم من يردّه إلى ذات المنهج- ثم تضاربوا في تصوّر دقائقه-!

ومن أجل ذا باتوا يسمّونه : (منهج النقاد)!

وهذا -منهم- راجعٌ في حقيقة أمرهم- إلى (ترجيهم هم!)، و(نظرتهم هم!) : فمن وافق ما عدّوه (منهج النقاد)!- فهو على (منهج المتقدمين) -ولو كان متأخر الزمان-! ومن خالف ما عدّوه (منهج النقاد)!- فهو على (منهج المتأخرين)-ولو كان متقدم الزمان-!

وفي كلتا الحالتين -شاؤوا أم أبوا- ليس عندهم أصلٌ يرجعون إليه ! ولا أساسٌ يجتمعون عليه!!

وقد قال فضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ أحمد معبد عبد الكريم في رسالته «علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين» (ص5)-مقررّاً نحو ما تقدّم ؛ مشيراً إلى صنيع الدكتور حمزة المليباري في هذا التفريق والتقسيم!-بأنه: «من ابتكار فضيلة المؤلف [المليباري] ، وحسب نظره المستند إلى خاصية مشتركة بين أهل كل مرحلة [متقدمين، ومتأخرين]»!

وقال الشيخ عبد الله السعد في مقدّمته علي «تعليقة العلل لابن أبي حاتم» (ص16)- مشيراً إلى بعض من هذه النتيجة!- مردفاً على ما قرّره (هو) من أن (طريقة من تقدّم من أهل الحديث هي الطريقة المثلى) -بقوله:- «وليس معنى هذا أنهم لم يختلفوا [أي: المتقدمون] في شيء من المنهج ؛ فهذا الظن غير صحيح! فقد اختلفوا ، ولكنهم متفقون في أكثر قضايا علم الحديث ، فأصبحوا يمثلون منهجاً متقارباً...وما اختلفوا فيه: يؤخذ بما دلّ عليه الدليل»!

ولعلّ هذا الاضطرابَ البيّن (!) هو الذي دفع بعض مقدّمي دعاة التفريق-أثناء كلام له-مستشعراً بعض الحقّ:- «وهذه النظرية لا يقرّني عليها كثيرٌ من العلماء»!

* سعة العلم ، وخفاؤه على بعض أهله:

وممّا لا يخفى : أنه قد يخفى على أكابر العلماء-بله من دونهم!-مسائل في العلم- بأصنافه-كثيرة ، ومثاله-وفيه طرافة!-:

ما رواه ابن خزيمة (1712) ، وابن حبان (1992) من طريق ابن المبارك، عن مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عن عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عن أَبِيهِ سَعْدٍ ، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ -صَلَّى اللَّهُ -عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْلُمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِمَتَيْنِ: تَسْلِيمَةً عَنْ يَمِينِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، وَتَسْلِيمَةً عَنْ يَسَارِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»- حَتَّى يُرَى بَيَاضَ خَدِّهِ- مِنْ هَا هُنَا، وَمِنْ هَا هُنَا-.

قال: فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ، فَقَالَ:

هذا الحديث لم نسمعه من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم!

فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَكَلَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سَمِعْتَ!؟

قال الزُّهْرِيُّ: لا .

قال: فتأثبه؟ قال: فنصفه؟

قال: فوقف الزُّهْرِيُّ عند النصف- أو عند الثلث-!

فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ: اجعل هَذَا الْحَدِيثَ فيما لم تسمع!

وفي هذا الخبر -وأمثاله كثير- عبرةٌ لكل من ينتسب إلى العلم في هذا الزمان-عالمًا كان أو طالب علم-: أن يتواضع للعلم ، وأن يُرْفَقَ بنفسه^[51]-فيه-قبل غيره ، ولا يكون ذلك كذلك : إلا بالتحفظ في توسيع العبارات، واجتناب الدعاوى الكبيرة ، مع التفطن المتواصل المستمر لحقيقة أن « الإنسان مُوَلَّعٌ بالحرص على التفوق : بأن يُظهر أن عنده ما ليس عند غيره..»^[61]!

ولننظر -لنرحم أنفسنا- ما قاله أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِي في «سؤالاته للدارقطني» (372): (وسألته : مَنْ يُقَدِّمُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّمْرَقَنْدِيِّ؟ فقال : محمد بن يحيى ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَعْرِفَ قِصُورَ عِلْمِهِ عَنِ عِلْمِ السَّلَفِ ؛ فَلْيَنْظُرْ فِي «عِلْلِ الزُّهْرِيِّ لِمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الدَّهْلِيِّ»).

قلت: وكتاب «عِلْلِ الزُّهْرِيِّ ...» -هذا- في حكم المفقود!! لا يَعْلَمُ وجوده إلا ربُّ العالمين..

وعلى وزن كلام الدارقطني أقول: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَعْرِفَ قِصُورَ عِلْمِهِ عَنِ عِلْمِ مَنْ سَلَفَهُ ؛ فَلْيَنْظُرْ فِي مَقْرُوءَاتِ وَمَرْوِيَّاتِ مَوَارِدِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (موارده في «الفتح»=1430 كتاباً، ومقروءاته ومرويَّاته كما في «المعجم المفهرس»=1960 كتاباً).

وما أصدق ما قاله الدكتور بشار عواد معروف -حفظه الله- في مقدمته على «الجمع بين الصحيحين» (20/1) -للحافظ عبد الحق الإشبيلي- عند كلامه على دقة طريقة إخراج صاحب «الصحيحين» للرواة والأحاديث- وأن متابعتهم ، والتوثيق لصنيعهم «أمرٌ يحتاج إلى دراسات موسَّعة ودقيقة»: «وهو أمرٌ يستغرق أعماراً» .

أقول: هذا مع كون «الصحيحين» بالقدر المعلوم عند الأمة -مكانةً وعنايةً- ؛ فكيف الشأنُ بما هو زائدٌ من الأحاديث والروايات عليهما -كما في «السنن الأربعة»- وغيرها-!؟

وَأَحْسَنُ مَقْرُونَيْنِ فِي عَيْنِ نَاطِرٍ *** جَلَالَةُ قَدْرِ فِي ثِيَابِ تَوَاضِعٍ

* المعنى اللغوي لـ (الترقية والترقي):

- قال الحافظ الزبيدي في «تاج العروس» (176/38) - ما ملخصه - : «رَقَاه تَرْقِيَةً: صَعَدَهُ، وَتَرَقَّى فِي الْعِلْمِ: رَقِيَ فِيهِ دَرَجَةً دَرَجَةً .

وَمِنْهُ: التَّرَقَّى ؛ بِمَعْنَى : التَّنَقُّلِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ؛ يُقَالُ: مَا زَالَ يَتَرَقَّى بِهِ الْحَالُ حَتَّى بَلَغَ غَايَتَهُ».

* التطبيق الاصطلاحي لـ (الترقية والترقي):

- قال الشريف الجرجاني في «أصول الحديث» (ص 76): «فالحسن إذا رُوي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح - لقوته من الجهتين - ؛ فيعتضد أحدهما بالآخر.

ونعني بـ(الترقي): أنه مُلْحَقٌ فِي الْقُوَّةِ بِالصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ».

- وقال الحافظ السخاوي في «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» (124/1): «الترقي : من الأدنى إلى الأعلى».

- قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (3 / 99): «فقد يُقال : إنَّ الأحاديث الثلاثة في التشهد -باجتماعها- ترقى إلى درجة الحسن، قال العلائي: وليس ذلك ببعيد».

* ألفاظٌ أُخرى يستعملها المحذِّثون والحُفَّاظُ -في المعنى- نفسه-:

- (التقوية): قواه، يقويه ...

- (الاعتضاد): اعتضد ، عَضَدَهُ ...

- (التحسين): حسَّنه ، يحسِّنه ...

- (الشهادة): شاهد ، شواهد، يشهد ...

- (المتابعة): تابعه ، يتابعه ..

- (الشدّ): شدّ ، يشدُّه ..

...وكلُّ ما سبق من ألفاظٍ علميةٍ إنما هي داخلةٌ في إطار ما يُعرَف عند أهل الحديث بـ (الاعتبار) ، وقد يستعملون – عند تطبيقه لفظ – (يُعتبر به) ، و: (نعتبره) -ونحوها-..

و(الاعتبار) (171) : « هو استقصاء طرق الحديث ، والمقابلة والمقارنة بينها-سنداً ومتناً-: للكشف عن المتابعات والشواهد» (81).

فـ «تقوية المرويَّات [وترقية الأحاديث] والرواة-عامة-تمثّل أولى وظائف (الاعتبار)» (91) ؛ ذلكم لكون «تصحيح الحديث وتحسينه يعتمد على تعدّد الطرق الصالحة للتقوية والترقية» (110).

...وما يدورُ في فلكِها ومعناها-وستأتي أمثلةٌ ذلك-كله-إن شاء الله-..

* صعوبة البحث في (الحديث الحسن) -وضابطه- قديماً وحديثاً:

ويكفي في تقرير هذا المدرك: كلامُ الإمام الحافظ محمد بن عبد الهادي -وهو من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية- وهو عند دعاة التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخّين: مرضيٌّ (111) على جادّتهم!- في «شرح منظومة غرامي صحيح» (ص 272- «مجموعة رسائله»): «وقد اختلفوا في حدّه اختلافاً كثيراً ، ولم يضبطوه بضابطٍ شافٍ...»

وقد يكونُ رجالُ إسناده الحديث متفقاً على توثيقهم وحفظهم وإتقانهم ، ولا يكون الحديث صحيحاً! بل يكون حسناً ، أو ضعيفاً ؛ لعلّة مؤثّرة فيه، أو شذوذ ، أو اضطراب-أو غير ذلك-».

وبمثلِ قوله قال الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي-وهو من أهل الاستقراء التام-رحمه الله-في رسالته «الموقظة» (ص 36): «وفي تحرير معناه اضطرابٌ...و.. الحسنُ ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة.. فهو -حينئذٍ- داخلٌ في قسم الصحيح، وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتبٍ ...»

والحسنُ ذا رتبةٍ دُونَ تلك المراتب؛ فجاء الحسنُ -مثلاً- في آخر مراتب الصحيح».

وهذا التعريفُ -على كثرة ما قيل -هو أرجحُ الأقاويل-إن شاء الله العظيم الجليل-؛ وسيأتي في مثالي هذا البحث إقامة الدليل.

وقال ابن رجب في «شرح العلل» (611/2) : «واعلم أن الترمذي -رحمه الله - خرّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن- وهو: ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعضُ ضعف-، والحديث الغريب».

والغرائب التي خرّجها فيها بعض المناكير-ولا سيما في كتاب الفضائل-، ولكنه يبيّن ذلك -غالباً- ولا يسكت عنه».

وقد حفظ لنا التاريخ العلمي الإسلامي (اسم) رسالة صنّفها الإمام أبو الحسن ابن القطان-بعنوان: «مقالّة في تفسير قول المحدثين: إنه حسن»⁽¹¹²⁾- لا نعلم عنها غير اسمها-!

فليكن-إذن-أول ما نقرّره-على ضوء ذا-:

* حدّ الحديث الصحيح:

قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي»(663/3)-ما ملخصه-: «...علم (العلل) علمٌ قد هُجر في هذا الزمان، وهو علمٌ جليلٌ قلّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، و بساطه قد طوي منذ أزمان»، ثم قال -مقرّراً-:

«اعلم أن معرفة صحّة الحديث وسُقمه تحصل من وجهين:

-أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن، لأن الثقات والضعفاء قد دُونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التوايف.

-والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع -ونحو ذلك-.

وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث».

ومن دلائل ذلك-العلمية والعملية-:

* اتفاق العلماء على شروط الحديث الصحيح:

قال الحافظ محمد بن عبد الهادي-المتوفى سنة (744 هـ) في شرحه لمنظومة (غرامي صحيح)-لابن فرح الإشبيلي-(ص271-«مجموعة رسائله»):

«الحديث الصحيح-المتفق على صحّته⁽¹¹³⁾-، هو: الحديث المسند، الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط، إلى منتهاه، ولا يكون شاداً، ولا معللاً.

وبعضه أصحُّ من بعض...».

وعلى هذا كانت كلمات العلماء-من قبل ومن بعد-:

*قال الإمام الحافظ محمد بن يحيى الذُّهلي: « لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصَل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح» (114).

* وقال ولده الحافظ المجوّد يحيى بن محمد بن يحيى الذُّهلي: «لا يكتب الخبر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى يرويه ثقة عن ثقة، حتى يتناهى الخبر إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول، ولا رجل مجروح، فإذا ثبت الخبر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بهذه الصفة؛ وجب قبوله، والعمل به وترك مخالفته» (115).

* وقال الإمام أبو إسحاق بن شاقلاً-المتوفى سنة (369 هـ):-

«الصحيح : معلومٌ عند أهل النقل بعدالة ناقله [العدل عن العدل] ؛ متصلاً إلى المخبر عنه [بلا قطع في سندها] ، والسقيم : معلومٌ بجرح ناقله»-كما في «طبقات الحنابلة»(240/3-241)-لابن أبي يعلى-.

ولولا الإطالة لنقلتُ في حدّ الحديث الصحيح-هنا-أيضاً: كلامَ الإمام الشافعي في «الرسالة»(رقم: 1000-1002) ، وكلامَ الحافظ أبي بكر الحميدي-المتوفى سنة (219 هـ)-صاحب الإمام الشافعي ، وشيخ الإمام البخاري -المنقول عنه في أخرجه الخطيب في " الكفاية " (ص: 56) أخرجه الخطيب في« الكفاية» (ص: 63- 64)-.

أقول: وقد تُرجمت هذه الشروط -عملياً-في كتب الحديث النبوي-حتى في عناوينها وأسمائها-؛مثل:

* اسم «صحيح الإمام مسلم»:

(المسند الصَّحِيح المُخْتَصَر من السَّنَنِ بِنَقْلِ العُدْلِ عَنِ العُدْلِ عَنِ رَسُولِ الله -صلى الله عليه وسلم-)-كما في«فهرست ابن خیر الإشبيلي»(ص 85)-.

* اسمُ «صحيح الإمام ابن خزيمة» :

« المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقله الأخبار»-كما على طرّة الكتاب-.

* اسم «صحيح الإمام ابن حبان»:

«المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها»(116)-كما على طرّة الكتاب-.

...وغيرُ هذا -من النقول-كثيرٌ-وكثيرٌ-جداً-.

ويعرّفه البعض-اختصاراً- ب : (ما اتصل سنده بنقل ثقةٍ من غير علة).

أقول:

والذي يترشّح من النقول الماضية: أن الحكم على الحديث إنما يكون:

- بالنظر في ظاهر السند؛ من حيثُ ثقتهُ رواته-ودرجات ذلك-.

- ثم النظر في اتصاله ، وسماع رواته بعضهم من بعض.

- فإذا كانت له طرقٌ وروايات : جمعت ؛ حتى يتميز ما يَفْوَى-أو يُقَوِّي-منها- مما يُعَلِّ.

مع التذكير -والتذكّر- أن كثيراً من الأحاديث هي من (الأفراد) : التي ليس لها إلا سند واحد -ومثاله: أولُ حديثٍ ، وآخرُ حديثٍ-معاً- من «صحيح الإمام البخاري»- رحمه الله-.

وما قد يقع من الخلل في نتيجة الحكم ؛ فسببها: التقصيرُ في البحث؛ لا الخللُ في النهج.

فتكرارُ من يكرّر ذكر عبارة (الحكم على ظاهر الأسانيد!) -على وجه النقص والنقد-:خللٌ ينبغي إيقافه!

* الحديث الحسن-بقسميه-من مراتب الحديث الصحيح:

وبحثنا -هنا- خاصٌ في (الحديث الحسن لغيره)-وهو الحديث الذي يكون أصله ضعيفاً ، ثم تدخله عواملُ (التقوية)-بالضوابط الصحيحة-.

ومما يؤيد ذلك : ما قال المحدث الشيخ عبدالله الدويش-رحمه الله-في كتابه«تنبيه القاري»(ص 68)-أثناء تخريجه حديثاً-ما: «الحسن -كما قال الترمذي-: ما تعددت طرقه ولم يكن فيها متهمٌ ولا شاذٌ ، وهذا الحديث المذكور كذلك ؛ فإنه قد تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهمٌ ولا شاذٌ؛ فيكون حسناً».

قلتُ: أراد-رحمة الله عليه- : (الحسن لغيره)-وهي مسألةٌ خلاف بين العلماء-من قبل- ، و(الطرق):تشمل الشواهد والمتابعات-كما لا يخفى-.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «(611/2):«وكلام الترمذي إنما يدلُّ على أنه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة.

وتسمية الحديث الواهي- التي تعددت طرقه - حسناً لا أعلمه وقع في كلام الترمذي في شيء من أحاديث كتابه».

وفي «سنن الترمذي» (22) قال-رحمه الله-: «وحديث أبي هريرة إنما صحّ لأنه رُي من غير وجه».

وهذا البيان عن الإمام الترمذي ومنهجه في (الحديث الحسن) يلتقي-تماماً- كلام العلامة الإمام عبدالرحمن بن يحيى المعلمي-وهو من الشخصيات العلمية الرائدة ، التي اتفقت على ألمعيتها وتفرّدها طائفتا البحث الحديثي -المختلفتان فيما نحن بصده- ؛ فيقول-كما في «مجموع مؤلفاته» (156/15)-: «يُعلم من إمعان النظر في فصل (الحسن) من كتب الاصطلاح المطوّلة ؛ كـ «فتح المغيث»: أنه إنما استقرّ الاصطلاح على جعل الحسن قسماً برأسه من الترمذي-فمن بعده-.

ويتحقق بذلك ما قاله بعض الأجلة : أن ما استقر الاصطلاح على تسميته بالحسن كان المتقدمون يطلقون عليه تارةً : «صحيح»، وتارةً : «ضعيف» ؛ فإذا نظروا إليه من حيث هو صالحٌ للحجة ؛ قالوا: صحيح، وإذا نظروا إليه من حيث هو قريبٌ مما لا يصلح للحجة ؛ قالوا: ضعيف».

وهو -أيضاً-كلام الحافظ ابن عبد الهادي-رحمه الله-في «الصارم المُنكي في الردّ على السُّبكي» (ص114): «اصطلاح الترمذي -ومن بعده-: أن الأحاديث ثلاثة أقسام : صحيح، وحسن ، وضعيف.

والضعيف قد يكون موضوعاً ؛ فيُعلم أنه كذب.

وقد لا يكون كذلك ؛ فما ليس بصحيح -إن كان حسناً على هذا الإصطلاح- احتجّ به».

وهذا ما طبّقه-عملياً-رحمه الله-في سائر كتبه ومصنفاته ؛ كما في «الصارم» (ص121)-نفسه-، قال-متكلماً في راوٍ-: «ومثل هذا قد يُخاف أنه يغلط - أحياناً-؛ فإذا كان لحديثه شواهدٌ : علم أنه محفوظ.

وهذا له شواهدٌ متعدّدة ...».

وقال فيه(ص199)-أيضاً-نقداً لراوٍ-بعد نقله عن أبي زرعة قوله-فيه-: لا بأس به ، وقول أبو حاتم الرازي : ليس بالحافظ ، هو ليّن ، تُعرف من حفظه وتُنكر-:

« فإن هذه العبارات -منهم- تُنزل حديثه من مرتبة (الصحيح) إلى مرتبة (الحسن)؛ إذ لا خلاف في عدالته وفقهه، وأنّ الغالب عليه الضبط، لكن قد يغلط - أحياناً-.

ثم : إن هذا الحديث مما يُعرَف من حفظه ، ليس مما يُنكر؛ لأنه سُنَّةٌ مدنيةٌ هو محتاجٌ إليها في فقهه، ومثلُ هذا يضبطُه الفقيه.

وللحديثِ شواهدٌ من غير طريقه...».

وهو ما اختاره الدكتور بشار عواد معروف في تعليقاته على «سنن الترمذي».. لا كمن ادعى -مخالفاً للغة والاستعمال العلمي المستقر- بمجرد الاحتمالات!- أن (الحسن) -عند الترمذي- هو (الضعيف)! ف-مثلاً-: في تعليقه على حديث (31)-الذي قال فيه الترمذي: (حسن صحيح) ، قال: «لو قال: (حسن)، وسكت: لكان أحسن وأوفق..»!

* الاعتبار، والشواهد والمتابعات:

أقول: وبحسبنا-هذا- خاصٌ بالشواهد -ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً- لأنَّ الفصلَ بينها وبين المتابعات عسراً ؛ بل قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»(ص 90): «وقد تُطلقُ المتابعةُ على الشاهد، وبالعكس⁽¹⁷¹⁾ -والأمرُ فيه سهلٌ»-.

وكان قد قال -رحمه الله- في «النزهة»(ص 87): «وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ -التَّقْوِيَةُ».

وهذا التقريرُ -في موضوع الشاهد والمتابع- خولف فيه الحافظُ من بعض أهل العلم ، وهو خلافٌ لا يعدو أن يكونَ لفظياً-ليس سوى-.

وأعجبني ما انتهى إليه الأخ المكرّم الدكتور منصور الشرايري-نفعه الله ونفع به-لما قال في كتابه«نظرية الاعتبار عند المحدثين»(ص382)-:«إذا كان الشاهدُ هو الحديث المشهود له -نفسه-؛ فلا بد أن يكون من طريقٍ صحابيٍّ آخر ، وإلا : كان متابعاً لا شاهداً.

أما إذا كان الشاهدُ حديثاً آخر يختلف عن المشهود له ، وإنما يؤيِّده بالمعنى -فقط-؛ فإنَّ شرطَ اختلاف الصحابي يزولُ.

ولا بأس-حينئذٍ-أن يكون الشاهدُ والمشهودُ له عن صحابي واحد».

وقال (ص 388):«إذا كان [الحديث] المشهود له غيرَ محتملٍ للتصحيح: فإنَّ الشاهد يصحُّ متنه-فقط-، ولا يصحُّ حُجُّه من ذلك الطريق.

وكذلك إذا كان المشهودُ له محتملاً للتصحيح ، ولكنَّ الشاهد يشهدُ لمعناه -من حيث الجملة-فقط-؛ فإنَّ المتن يتقوى بذلك دون الإسناد..».

وعليه ؛ ف «المتابعة والمخالفة أصلُ الحكم على درجة الحديث»⁽¹⁸¹⁾.

* تأصيلٌ جيدٌ للحديث الحسن لغيره:

وأبتدئُ - أولاً - بنقل تأصيل الدكتور إبراهيم اللاحم - بطوله - في شرحه على «الباعث الحثيث» [191] - وهو من أشهر المدافعين عن تقسيم منهج النقد الحديثي إلى (متقدمين ومتأخرين!) - وليس هذا بحثنا في هذا المقام؛ حيث نقل قول الإمام ابن الصلاح - رحمه الله: - « وَقَدْ أَمَعَنْتُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ وَالْبَحْثَ، جَامِعًا بَيْنَ أَطْرَافِ كَلَامِهِمْ، مُلَاحِظًا مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ، فَتَنَقَّحَ لِي وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْئُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغْفَلًا كَثِيرَ الْخَطَا فِيمَا يَرُوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، أَي لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا سَبَبٌ آخَرُ مُفَسِّقٌ، وَيَكُونُ مَثْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ قَدْ عُرِفَ بِأَنَّ رُوِيٍّ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى اعْتَصَدَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، وَهُوَ وَرُودُ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِهِ، فَيُخْرَجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًا وَمُنْكَرًا » [201].

ثم علّق الدكتور اللاحم قائلاً - ما مختصره -: «إذن ؛ من أين أتى الحسن؟ من نفس الإسناد أو من خارجه؟ من خارجه.

فلهذا ابن حجر - رحمه الله - أضاف كلمة: (لغيره)، ووافق ابن الصلاح على هذا التعريف.

ولكنه [أي: الحافظ ابن حجر] زاد - أيضاً - فقال: «ومتى تُوبَع السيئُ الحفظُ بمُعْتَبَرٍ: كأن يكونَ فَوْقَهُ، أو مِثْلَهُ، لا دونه - وكذا المختلطُ الذي لم يتميز، والمستور، والإسنادُ المرسلُ، وكذا المدلسُ إذا لم يُعرف المحذوفُ منه - : صارَ حديثُهُم حَسَنًا، لا لذاتِهِ، بل وصفُهُ بذلك باعتبارِ المَجْمُوعِ، من المتابعِ والمتابعِ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم احتمالُ أن تكون روايته صواباً، أو غير صوابٍ، على حدِّ سواءٍ، فإذا جاءت من المُعْتَبَرِينَ روايةٌ موافقةٌ لأحدهم رَجَحَ أَحَدُ الْجَانِبِينَ من الاحتمالين المذكورين، ودَلَّ ذلك على أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ؛ فَارْتَقَى مِنْ دَرَجَةِ التَّوَقُّفِ إِلَى دَرَجَةِ القَبُولِ، وَمَعَ ارْتِقَائِهِ إِلَى دَرَجَةِ القَبُولِ فَهُوَ مُنْحَطٌ عَنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ لِدَاتِهِ» [211].

والناسُ تابعوا ابنَ حجر - رحمه الله -، وكلامُهُ قَرِيبٌ - يعني: ليس ببعيد -، يعني: ليس شرطاً أن يكون سببُ ضعفه أن فيه راوياً مستوراً ؛ قد يكون روايته ثقاتٍ، ولكنه مرسل.

ثم جاءنا إسناد آخر مثله : مرسلٌ - أيضاً -، أو مسندٌ آخر فيه ضعف يسير ؛ فهذا: ذكر الشافعي - رحمه الله - تعالى - من شروطه في قبول المرسل مثل هذا، وأنه يتقوى ، ويحتج به.

فإذن ؛ هذا القسم الثاني من (الحسن): وهو الذي سمّاه ابن حجر -رحمه الله-:(الحسن لغيره) ^[122].

فلكي تحكّم على الحديث بأنه: (حسن لغيره)؛ ما الذي يلزمك من المقدمات؟

الذي يلزمك من المقدمات:

-أولاً: أن يكون الإسناد الأول ضعيفاً، ولكنّ ضعفه ليس شديداً- هذا أمر مهم-

-الأمر الثاني: أن يكون الإسناد الثاني -أيضاً- الذي تريد أن تعرّف به - إما صحيحاً، وإما حسناً، وإما ضعيفاً- ولكنّ ضعفه ليس شديداً-

والشرط المهم -أيضاً-: ألا يكون شاذاً، ولا معلّلاً، أو منكراً...

إذن ؛ نحن نسلم بأن الحديث قد يتقوى بالطرق-لا إشكال في هذا -، وأنه قد يرتفع من الضعف إلى الحسن-وهذا لا إشكال فيه-

ولكنّ الإشكال -دائماً- من أحد أمرين:

1- إما من تقرير القاعدة، لا يكون صواباً، وهذا عظيم، أمر خطير..

2- لكن ؛ إذا قرّرت القاعدة الصحيحة؛ ربما يأتيك الخلل وأنت في الطريق، فمثله: (الحديث الحسن لغيره)، كثر فيه الخلل ليس من جهة القاعدة، القاعدة لا اعتراض عليها...

فالاعتضاد أمر مهم عند العلماء -رحمهم الله- تعالى-، بل علم السنة، ونقل السنة قائم على الاعتضاد، ولكنّ الخلل يأتي -دائماً- في تطبيق تلك القاعدة التي هي: قاعدة (الحسن لغيره).

ولهذا؛ كثر الخلل في الحديث الحسن لأمر كثيرة، لا أطيل فيها..».

* كثيرٌ من قضايا علم الحديث-من قبلٌ ومن بعدُ-اجتهادية:

وهذا التقرير-عند من تأمل-ينبغي أن يكون حلاً كافياً لكثير من الجدل في هذا المبحث المهم؛ فضلاً عما قد يطرحه البعض-هنا وهناك وهناك-من إشكالاتٍ حوله. فتأصيل الحكم به:صحيحٌ ، ولكنّ التطبيق عليه اجتهاديٌّ محضٌ ؛ قد يعتوره نقصٌ ، أو خللٌ ، أو تساهلٌ-مما قد لا ينجو منه عالمٌ أو طالبٌ علم-مقلاً كان أم مستكثراً-:

قال الدكتور بشار عواد معروف-وفقه الله - وهو ممن يُنصرون القول بالتفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في الأحكام الحديثية- في مقدمته على «سنن الترمذي»(34/1): «تصحیح الأحاديث وتضعيفها من الأمور الاجتهادية التي تتباين فيها القدرات العلمية والذهنية، والمؤثرات المحيطة، والاختلاف في تقويم الرواة...».

وقد نقل -وفقه الله-في مقدمته على «سنن ابن ماجه»(21/1) عن العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني قوله في كتابه«إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد»(ص13): «... قد يَخْتَلَفُ كَلَامُ إِمَامَيْنِ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ ؛ فَيُضَعَّفُ هَذَا حَدِيثًا ، وَهَذَا يُصَحِّحُهُ ، وَيَرْمِي هَذَا رَجُلًا مِنْ الرِّوَاةِ بِالْجَرْحِ ، وَآخَرَ يَعَدُّلُهُ.

فَهَذَا مِمَّا يُشْعِرُ بِأَنَّ النَّصْحِيحَ -وَنَحْوَهُ- مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْتِهَادِ الَّذِي اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْأَرَءَاءُ...».

والتطبيق العملي للحديث (الحسن لغيره) هو صنيع عدد من المعاصرين المُشْتَغَلِينَ بالحديث وتخريجه ممن يُنصرون القول بالتفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين !

فها هو ذا الدكتور بشار عواد-وفقه الله-يقول في مقدمته على «سنن ابن ماجه»(24/1)-مبيناً طريقته في التخريج والحكم على الأحاديث-: «... إذا كان في السند من هو أدنى رتبة من الثقة - وهو الصدوق الحسن الحديث- ولم يتابع ، أو كان فيه «الضعيف المعتبر به» ، أو «المقبول» ، أو «اللين الحديث» ، أو «السيئ الحفظ» ، ومَنْ وُصِفَ بأنه «ليس بالقوي» ، أو "يكتب حديثه" - وإن كان فيه ضعف-: إذا تابعه مَنْ هو بدرجته ، أو أعلى منزلةً منه ، فهذا القسم -في حقيقته- يشمل: (الحسن لذاته)، و(الحسن لغيره)».

* تقارير علمية رفيعة للحديث الحسن بشواهد-لغيره-:

وأما العلامة الإمام عبدالرحمن بن يحيى المعلمي-وهو من الشخصيات العلمية الرائدة ، التي اتفقت على ألمعيتها وتفردها طائفتا البحث الحديثي -المختلفتان فيما نحن بصده-! ؛ فيقول-كما في «مجموع مؤلفاته»(86/15)-: « المحتج به من الأخبار ثلاثة:

الأول: المقطوع بصحته، كالمتواتر.

الثاني: ما جمع ثلاث شرائط: أن يكون راويه عدلاً ضابطاً، وأن يكون متصلاً، وأن لا يكون شاذاً ولا معللاً.

الثالث: ما قُصِرَ عن هذه الدرجة- إذا وُجِدَ ما يعضده- ، بحيث يحصل بالمجموع ظنٌ قويٌّ.».

ويقول- في «مجموع مؤلفاته»(118/12)-: «كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح ، أو قريب من الصحيح ، أو يوشك أن يصح إذا وُجد ما يعضده؛ فإذا كان دون ذلك : لم يروه -ألبتة-».

ومن أمثلة ذلك-التطبيقية- عند العلامة المعلمي-رحمه الله-قوله(68/5):

«أبو محمّد الهذلي مجهول... لكنه تابعي، روى عن علي..و... فهو ثقة على مذهب ابن حبان، وصالح للاعتبار عند الجمهور.

فكل واحد من هذين السندين صالح أن يبلغ درجة الحسن لغيره- إذا اعتضد-. انظر «فتح المغيث» (ص 24)....».

إلى أن قال: «وبمجموع هذه الوجوه يندفع احتمال التدليس، وينتهض الحديث للحجية- كما لا يخفى-والله تعالى- أعلم-».

وقال في (5-112/1): «وقد صرحوا أن من جملة الضعيف الذي يتقوى ؛ فيصير حسناً: ما كان فيه تدليس بالعننة، أو انقطاع بين ثقتين حافظين. انظر «فتح[المغيث]» (ص 24)»

وفي(116/14)قوله:«وله عند ابن حبان شاهد».

وفي(154/14)قوله:«وله شواهد من حديث أنس -وغيره-».

وسياتي غيرها...

* من تقارير الأئمة المتقدمين -وموافقة المتأخرين لهم- للحديث الضعيف الذي يتقوى بغيره:

وأما العلماء المتقدمون-ممن هم عند مدرسة التفريق (!) مرضيئون-:

1- قال الإمام ابن أبي حاتم في «العلل»(243/3): «وسألتُ أبي عن حديث رَوَاهُ نافعٌ ، وعبداً لله بن دينارٍ ، عن ابنِ عمرَ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، قال: «خمسٌ تُقتلُ في الحرمِ...» .

رواهُ الزُّهري ، عن سالمٍ، عن أبيه، عن حفصة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ؟

قال أبي: كُنَّا نُنكرُ حديثَ الزُّهري، حتَّى رأينا ما يُقويهِ: أبنا أبو محمد عبد الرحمن؛ قال : حدَّثنا أبي... فعلمنا أن حديثَ الزُّهري صحيحٌ...».

2- ووافق الحكم-نفسه- الدارقطني في «العلل»(196/15)-قائلاً: «وَهَذَا مِمَّا يَقْوِي روايةَ الزُّهْرِيِّ، عن سالم».

ولهما-رحمهما الله-استعمال لفظ (التقوية)- في مواطنَ عدّة في هذا المعنى.

3-في «شرح علل الترمذي» (385/1)- عن الإمام أحمد-قوله: «ابن لهيعة ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال؛ إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدلُّ به مع حديث غيره يشدُّه؛ لا أنه حجة إذا انفرد».

4-نقل الحافظ أبو مسعود الدمشقي في «أجوبته للدارقطني»(4)قولَ الإمام الدارقطني في حديث: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ، وَلَا يَوْمَهَا بِصِيَامٍ»: «وَهَذَا وَهَمٌّ...».

فعلق أبو مسعود-قائلاً:- «وَحُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ مِنَ الْأَنْبَاتِ الْحَفَاطِ.»

وقول معاوية: عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:-

مِمَّا يَقْوِي حَدِيثُ حُسَيْنٍ.

وَحَدِيثُ الصَّوْمِ؛ فَلَهُ أَصْلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَدْ أَخْرَجَا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:- «نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَهَذَا مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنْ لَهُ أَصْلًا...».

5- روى ابن ماجه في «سننه»(583)-بعد روايته حديثاً-قولَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: «فَدَكَّرْتُ الْحَدِيثَ يَوْمًا، فَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ: يَا قَتِي، يُشَدُّ هَذَا الْحَدِيثَ بِشَيْءٍ؟!».

(فائدة): قال الإمام البيهقي في «السنن الكبرى» (271/2): «واحتج الشافعي -رحمه الله- بهذا الحديث في القديم، ثم توقّف في الجديد، وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في إسناده، ولا بأس به في مثل هذا الحكم».

6- وقال الإمام ابن رجب في «فتح الباري»(31/2)-متكلِّماً على حديث:- «وهذا الإسناد وإن كان فيه لين، إلا أن الأحاديث الصحيحة تعضده وتشهد

لَهُ»

7- وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص 909) -عقب تخريجه حديثاً:- «وقد ذكر الشيخ [النووي] - رحمه الله - أنَّ بعضَ طرقه تُقَوَّى ببعضٍ - وهو كما قال -...».

8- وقال الإمام ابن رجب في «فتح الباري» (380/8) -متكلماً على حديث:- «قال الإمام أحمد: رفعه عبد الرحمن، ويحيى لم يرفعه.

ثم قال: حسبك بعبد الرحمن، هو ثقة ثقة ثقة، قيل له: فرواه عن عبد الرحمن غير شعبة؟! قال: ما علمتُ.

ثم قال: قد رواه يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات، عمَّن صلى مع النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فهذا يَشُدُّ ذاك».

فعلَّق ابن رجب -قائلاً:- «يريد: أنه يقوِّي رفعه».

9- وقال ابن رجب في «فتح الباري» (266/3): «حديث أبي هريرة - مرفوعاً - : «من أتى المسجد لشيء فهو حظه»، وفي إسناده: عثمان بن أبي العاتكة الدمشقي، فيه ضعف.

وبعضُده: قولُ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إنما بُنيت المساجد لما بُنيت له»، وقوله: «إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن»...».

10- وقال ابن رجب في «فتح الباري» (266/3): «في حديث أبي جُحَيْفَةَ، عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في نومهم عن الصلاة-، أنه قال لهم: «إنكم كنتم أمواتاً، فرد الله إليكم أرواحكم»-خرجه أبو يعلي الموصلي والأثرم -وغيرهما-.

ويشهدُ لهذا: قولُ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عند استيقاظه من منامه: «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا» .

11- قال العلامة المعلمي في «(382/1)»: «...لكن؛ لذلك شواهد وعواضد؛ منها ما...».

12- قال العلامة المعلمي في «(417/1)»: «... إسماعيلُ ثقةٌ في نفسه، لكنْ ؛ عن غير الشاميين تخليطٌ كثير، فحدُّه -إذا روى عن غير الشاميين- أن يصلح في المتابعات والشواهد».

13- قال العلامة المَعْلَمِي في «(558/2)»: «ابن برهان لم يوثقه أحد فيما نعلم، ومن المحتمل أنه كان يهمل فيما يرويه من الحكايات أو يبني على الظن، فحقه أن لا تقوم الحجة بما ينفرد به ولكنه يذكر في المتابعات والشواهد..».

14- قال العلامة المَعْلَمِي في «(735/2)» أورد حديثاً: «سئل عنه دحيم فقال: لا أصل له».

فعلّق قائلاً: «أقول: المتن غير منكر، وله شواهد، ففي (صحيح البخاري) من حديث أبي هريرة...».

قلت: وفي هذا النصّ فائدة زائدة في كيفية التعامل مع ما نفى صحته بالكليّة بعض الأئمة المتقدّمين-رحمهم الله-أجمعين-.

ومثله: ما ذكره الحافظ ابن رجب في «فتح الباري»(82/5) من قول الإمام الدارقطني في «العلل»-في حديث: «لا أعلم أتى بهذا اللفظ غير عبدة بن مُعْتَب، وهو ضعيف».

فعلّق ابن رجب -بقوله-: «رواية نكوان تعضده وتشهد له».

* الحسن لغيره عند المفرّقين بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين:

حتى إخواننا المائلون إلى دعوى التفريق بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين: نجدهم يحسّنون بالشواهد!

1- وقد تقدم تقرير الدكتور إبراهيم اللاحم في ذلك.

2- وهذا الدكتور ماهر الفحل-وفقه الله-، يقول في كتابه «أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء»(ص34): «العلة الظاهرة قد تزول بالمتابعات والشواهد، ويكون ذلك بالاعتبار وسير الطرق».

قلت: ودعوى السّبر في العصر الحديث-حتى مع وجود وسائل البحث الإلكتروني- المتنوّعة-!-تحتاج إلى حوقلةٍ وصبر!

3-ويقول الدكتور الفحل-أيضاً-في كتابه «أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء»(ص270): «... فتبين لنا أن هذا الراوي لم يضبط هذا الحديث، فيحكم على الحديث بالاضطراب، ويَتوقّف الاحتجاج به؛ حتى نجد له ما يعضّده من متابعات، أو شواهد ترفعه من حال الضعف إلى حال القبول».

...وقد تقد النقل عن غيرهما - وغير هذا وذاك كثيرٌ-.

* ضوابط مخالفة المتأخرين-فضلاً عن المعاصرين-للمتقدمين:

يقول الدكتور بشار عواد معروف في «مقدمة سنن ابن ماجه» (ص 21): «على أن القارئ العالم قد يجد في أحكامنا التي أصدرناها ما يخالف بعض أحكام أصدرها علماء آخرون من المتقدمين أو المتأخرين...!»!

وهذه المخالفة-بل المخالفات-كما هو بدهيّ -إنما يتصدى لها (كلُّ) من ملك أهلية النظر، والاتساع في البحث، والملكة في النقد-حقيقة لا ادعاء-:

قال فضيلة الأستاذ الدكتور وصي الله عباس في كتابه «علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية» (ص 44): «ولا شك أن جمع الطرق المختلفة، وموازنة بعضها ببعض، ثم النظر في النقلة واختلافهم، ثم وزن هؤلاء بميزان الترجيح: كلُّ هذا من مهمة المحدث الجهد؛ لا يستطيع أن يقوم به عامة المحدثين.

ولذلك نجد أذاً وأفراداً -معدودين- قد دخلوا في هذا المضمار، وسدّد الله أقوالهم، ووفّقهم لتقعيد قواعد في معرفة الصحيح من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على قواعد فطرية تقبلها العقول السليمة».

وهنا تنبيه مهم-جداً؛ وهو:

أنّ تلكم الأحكام التي (أصدرها علماء آخرون من المتقدمين ...) -وخالفهم فيها (عالم) متأخراً-فضلاً عن (عالم) معاصر -:

1- إما أن تكون مخالفة لما هو منصوص عليه أنه (اتفاق) من المتقدمين.

2- وإما أن تكون مخالفة لما هو منقول عن بعض منهم-قلّ أو أكثر-دون (الوقوف) على قول أحد-منهم-بخالفهم.

فالنقطة الأولى: إثباتها عسير؛ حتى ما نصّوا عليه أنه: (اتفاق): وُجد ما ينقضه!

والنقطة الثانية: مناطها الاجتهاد والنظر والترجيح بين كلامهم.

...فرجعتِ النقطتان إلى أصلٍ واحدٍ!

ولم يبقَ -والحالة هذه- مزية لأحكام المتقدمين على غيرهم ممّن بعدهم -سواءً من العلماء المتأخرين، أو المعاصرين-؛ إلا أنهم أقرب للصواب، وأدنى للحق-جملةً-، وهذا-يقينٌ لا تردّد فيه-، ولكنه -يقيناً- لا يعطيهم العصمة، ولا يمنحهم الكمال-جماعاتٍ أو أفراداً-.

* هل علم علل الحديث (إلهام)، أو (كهانة)-وكيف-!؟

وأما ما يتكثّر به البعض من إيراد قصة الإمام أبي زُرعة ^[231] لما قال له رجل: ما الحجّة -عندكم- في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجّة أن تسألني عن حديث له علة ، فأذكر علته ، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة ، فتسأله عنه-ولا تخبره بأنك سألتني عنه- ، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم....- إلى آخر القصة- ، أو أنّ : (علم العلل إلهام!) ، أو: (كهانة!) ؛ فيقال فيه:

1- اختلافهم العملي التطبيقي-رحمهم الله-ينقض هذا العمومَ والتعميم-سواءً في الرواة أو المرويّات-؛ فكم من حديثٍ صحّحه مسلم وضعّفه البخاري ؛ كحديث «خلق الله التربة»! وكم من سماع أثبته إمامٌ ونفاه آخر؛ كسماع بيان بن بشر من أنس: أثبته البخاري ، ونفاه أبو داود- وهذا غير إشكالية المعاصرة والسماع بين الشيخين!-! وكم من راوٍ يوثقه إمامٌ ويعلّه غيره-كتوثيق البخاري والترمذي لابن عَقل، وتضعيف غيرهما له-!

2- وأما دعاوى اتفاق المتقدمين على حديثٍ أو راوٍ-وما أشبهه؛ فكسابقه نقضاً -سواءً بسواء-؛ مثاله: ما قاله الإمام ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (4/484)-متعقباً ابن الجوزي-: «وقول المؤلف [ابن الجوزي]: (وأما حديث النعمان : فيرويه جابر الجعفي-وقد اتفقوا على تكذيبه-) خطأ ؛ فإنهم لم يتفقوا على ذلك! وقد قال المؤلف في موضع...-: (أما جابر الجعفي؛ فقد وثّقه الثوري وشعبة- وناهيك بهما- ؛ فكيف يقول هذا، ثم يحكي الاتفاق؟!«!«!

- ومثالٌ آخر: ما ادعاه الحافظ البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (3745) من (إجماع الحفاظ) على تضعيف لفظة حديث! مع تصحيح الإمامين أحمدَ ومسلمَ وابن عبد البرّ -رحمهم الله- لها! وانظر «فتح الباري» (2/242)-للحافظ ابن حجر-.

- ومثالٌ ثالثٌ: ما ادعاه الإمام ابن منده من الإجماع على ترك حديث ابن عَقل-كما في «إكمال تهذيب الكمال» (8/179)-للحافظ مغلطاي-! وفيه ما رأيت-قبلاً-!

- ومثالٌ رابعٌ: حديث إتيان الحائض؛ قال: «يتصدق بدينار ، أو بنصف دينار» ؛ فقد ردّ ابن عبد الهادي في «التعليقة» (ص108)، وفي «المحرر» (141) حكاية الاتفاق على ضعفه !

* نماذج من استدراقات الدكتور بشار معروف على الأئمة المتقدمين:

ومن هذه البابية -استدراكاً وتعقباً- وليس على سبيل الحصر والتنبُّع -: ما نراه من تعليقات الدكتور عواد بشار معروف على «سنن الترمذي»-والعزوة لأرقامه-:

(1) نَقَلَ عن المباركَفوري التعقّب على الترمذي ، وأقرّه!

(3) تعبُّه للترمذي في الزيادة عليه بعضَ أحاديث الباب التي لم يذكرها-نقلًا عن ابن حجر-!

(13) ترجيحه روايتي ابن خزيمة في «صحيحه»-وهو عند جماعة التفريق على طريقة المتأخرين!-على ترجيح الترمذي وأبي حاتم-مع كون ترجيح كل منهما مختلفاً عن الآخر-!

(14) صحَّح سند راوية عند البيهقي-مع قليل تحفّظ-على تعليل الإمام الترمذي!

(17) عارضَ ترجيح أبي زرعة والترمذي بمجرد قوله : (لا يمنع)-احتمالاً-!

(40) استدرك على الترمذي دعواه تفردَ راوٍ بالنقل عن ابن حجر!

...وغيره كثيرٌ ؛ مما لو نزلنا على (بعضه) ما قاله الشيخ عبدالله السعد في مقدمته على «تعليقة العلل لابن أبي حاتم»(ص16)- : مستدلاً على منهجية ابن عبد الهادي (الصحيحة-منهج المتقدمين)ب : «موافقة أحكامه على الأحاديث لأحكام من سبقه من الأئمة الحفاظ ، وتسليمه لهم فيما ينقله عنهم»: كانت النتيجة مفاجأة مفاجئة!!

بل ها هو ذا الإمام ابن عبد الهادي-نفسه-يقول في «تعليقة العلل لابن أبي حاتم»(ص86)-متعقباً أبا حاتم وأبا زرعة-:«وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ حَدِيثَ قَيْسِ حَسَنٍ -أَوْ صَاحِبِ-، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ ضَعَّفَهُ بِحُجَّةٍ، بَلْ إِنَّمَا تُكَلِّمُ فِيهِ لِرِوَايَتِهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا تُكَلِّمُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِرِوَايَتِهِ لَهُ- وَهَذَا دَوْرٌ-»!

* من تناقض دعاة التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين-عامّةً-:

ولستُ أعجبُ (!) عندما أرى مقالاتٍ ومقولاتٍ سائرٍ من فرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين : في تفضيل المتقدم على المتأخر-حتى في الحديث وعلومه!-معتمدةً على النقل عن المتأخرين-كالعلائي، وابن حجر، والسخاوي-وأشباههم-رحمهم الله- وكلهم معدودون من المتأخرين-!

وفي هذا ما فيه من الطعن المباشر-ولا أقول: غير المباشر!-بهؤلاء الأئمة الفحول ؛ إذ كيف يعرفون ثم يحرفون-أو ينحرفون!-؟! يعرفون فضل المتقدمين وعالي منزلتهم!ثم ينتكبون طريقتهم!ويخالفون منهجهم!

ولو قيل نحو هذا (في ل) معاصرٍ في دعوى -معينة- يدعيها لما ارتضاه لنفسه!ولكن!!!

وقد عبّر عن هذا المعنى-نفسه-الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم-قائلاً-في بحثه «علوم الحديث..»(ص7)-قائلاً:- «كيف يتأتى للتابع-أو المقلد-بوصفه تابعاً ، أو مقلداً -أن يُحَدِّثَ مخالفةً جوهريةً لمتبوعه ، أو مقلده؟!».

و..رحم الله مَنْ قال: «لَيْسَ لِقَدَمِ الْعَهْدِ يُفْضَلُ الْفَائِلُ، وَلَا لِجِدْنَانِهِ يُهْتَضَمُ الْمُصِيبُ، وَلَكِنْ يُعْطَى كُلُّ مَا يَسْتَحِقُّ»⁽¹²⁴¹⁾.

و«إذا كانت العلوم منحا إلهية ، ومواهب اختصاصية: فغير مُستبعد أن يُدَّخَرَ لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، والمعنى : أن تقدّم الزّمان وتأخّره ليست له فضيلة في نفسه؛ لأن الأزمان -كلّها- متساوية.

وإنما المعتبرُ : الرجال الموجودون في تلك الأزمان؛ فالمصيبُ في رأيه ونقله ونقده لا يضره تأخر زمانه الذي أظهره الله فيه، والمُخطئُ الفاسدُ الرأيُ الفاسدُ الفهمُ لا يَنْفَعُهُ تقدُّمُ زمانه، وإنما المعاصرة -كما قيل: حجاب-، والتقليدُ المحضُ وبالأعلى على صاحبه وَعَذَابٌ...»⁽¹²⁵¹⁾.

فالعبرة في كُلِّ: «الحفظ، والفهم، والمعرفة»-كما قال الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث»(ص360)-.

* وختاماً:

فإني أكرّر مع الأستاذ الدكتور بشار معروف -جزاه الله خيراً- قوله- في مقدمته على «سنن ابن ماجه»(24/1):- «فإنَّ العقلَ للنصيح مفتوحٌ ، والصدْرَ رَحْبٌ- إن شاء الله- تعالى - ، وكلُّ إنسانٍ : فيؤخَذُ من قوله ويترك إلا رسول الله-صلى الله عليه وسلم-».

وأخراً دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

[1] قال الحافظ القسطلاني في «إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري»(4/1): «وهذا الحديث رواه من الصحابة: عليّ وابن عمر وابن عمرو وابن مسعود وابن عباس وجابر بن سمرة ومعاذ وأبو هريرة-رضي الله عنهم-.

وأورده ابن عديّ من طرق كثيرة - كلها ضعيفة- كما صرّح به الدارقطني وأبو نُعيم وابن عبد البرّ-.

لكن ؛ يُمكن أن يتقوى بتعدّد طرقه ، ويكون حسناً -كما جزم به ابن كَيْكَلدي العلّائي-».

وقد صحّحه -من الأئمة المتقدّمين- الإمام أحمد ؛ فقد روى الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (56)، ومن طريقه العلّائي في «بغية الملتبس» (ص 35)-وصرّح بثبوته- عن مهنّا بن يحيى ، أنه سأل الإمام أحمدَ عن هذا الحديث، وقال: كأنه موضوع! فقال الإمام: لا، هو صحيح ، فقلت: ممّن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد، قلت: من هم؟ قال: حدّثني به مسكين ؛ إلا أنه يقول: (مُعان عن القاسم بن عبد الرحمن). قال أحمد: مُعان بن رفاعة لا بأس به.

قلتُ: وقد أشار الإمام ابن القيم في «مفتاح دار السعادة»(1/497-500-بتحقيقي) إلى كثير من طرقه ورواياته.

[2] «قواعد العلل وقرائن الترجيح»(ص18)-للأخ الدكتور عادل الزُرقي-!

[3] وفي «المجروحين»(1/34-58)-للإمام ابن حبان-: بيانٌ رائعٌ لشيءٍ من هذا التسلسل المشرق.

[4] وقد روى الحديث البخاريُّ (3640)، ومسلمٌ (1921) من حديث المغيرة-رضي الله عنه-.

[5] على نحو ما قال الدكتور عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي -أصلحه الله- في كتابه « الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين» (ص39-رسالة علمية بإشراف الدكتور بشار معروف)-منكراً على بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين-: «نتج عن هذا مناهجٌ عجيبةٌ غريبةٌ في تصحيح الأحاديث، أو تضعيفها- عند بعض المتأخرين وكثير من المعاصرين-؛ فمن يتتبع - مثلاً- الشيخ الألباني في كيفية تصحيحه للأحاديث وتضعيفها : يقف مذهولاً! فمنهجٌ غريبٌ فريدٌ - لم يُسبق إليه- وسأمثلُ بحديثٍ واحدٍ صحّحه في «سلسلته الصحيحة» ؛ ليتبين خطورةُ غياب منهج الأئمة المتقدمين في تصحيح الأحاديث وإعلالها...»-إلخ-! فمن كان على هذا الحال (منهجاً منهجاً غريباً فريداً - لم يُسبق إليه-!) كيف يوصّف ب (العلامة الكبير المحدث)-كما حلّاه بذلك الدكتور بشار معروف في مقدمته على «سنن الترمذي»(ص21)-واعنتى بنقل حكمه على أكثر أحاديثه-!؟

قلتُ: وهو كلامٌ يُغني سَوْقه عن تتبّعه وردّه!

المؤلف: أبو ذر

[6] «مجموع مؤلّفات العلامة المعلّمي»(15/366).

[7] وقد ارتضى الحافظ محمد بن عبد الهادي-رحمه الله-في «شرح منظومة غرامي صحيح»(ص279-«مجموعة رسائله») تعريف الإمام ابن حبان لـ«الاعتبار»-وهو مشهورٌ-كما في «صحيحه»(1/155-«الإحسان»)-.

[8] «نظرية الاعتبار عند المحدثين»(ص59) -للأخ الدكتور منصور الشرايري-حفظه الله-..

[9] «الاعتبار في علوم الحديث الشريف»(ص575 و623) -للدكتورة شمّاء جمال الأسمر-..

[10] المرجع السابق (ص626).

[11] قال الشيخ عبدالله السعد في مقدمته على «تعليقة على العلل لابن أبي حاتم» (ص16): «وقد سلك أبو عبدالله بن عبدالهادي طريقة السابقين ، ومنهج الأئمة المتقدمين-في علم الحديث-» .

[12] «ابن القطان ومنهجه في علل الحديث»(295/1)-لإبراهيم بن الصديق الغماري-.

[13] مراده-رحمه الله-واضح ؛ وهو بيان اتفاق العلماء على هذه الشروط.

[14] أخرجه الخطيب في " الكفاية " (ص: 56).

[15]المصدر السابق.

[16] ولا يقال: هذان متساهلان!

فالواجب : التفريق بين التأصيل والتطبيق-كما لا يخفى-.

[17]قال الدكتور ماهر الفحل في تعليقه على «فتح الباقي في شرح ألفية العراقي» (246/1): « إن افتراق الشاهد والمتابع بالصحابي فقط- ؛ فكل ما جاء عن ذلك الصحابي: فمتابع- سواء كان باللفظ أو بالمعنى-، أو عن غيره: فشاهد -كذلك-»..

[18] قاله الدكتور بشار عواد في مقدمته على «الجمع بين الصحيحين»(12/1)-للحافظ عبد الحق الإشبيلي-.

[19] وهو منشورٌ على شبكة الإنترنت.

[20] أورد الدكتور اللاحم كلام ابن الصلاح بالمعنى! وأوردته أنا-هنا-بالنصّ.

[21] أورد الدكتور اللاحم كلام ابن حجر بالمعنى! وأوردته أنا-هنا-بالنصّ.

[22] كما في كتابه «النكت على ابن الصلاح»(419/1).

[23]أخرجها الحاكم في «معرفة علوم الحديث»(ص112-113)- ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (392/55) - ، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (1840) .

[24] «الكامل»(28 / 1)-للمبرّد- ، وعنه: الفيروز أبادي في «القاموس المحيط»(ص36).

و(الفائل)-بالفاء:-الفاسد.

[25] «تاج العروس»(93/1)-للزبيدي-.

